

بسم الله الرحمن الرحيم

رقم التبليغ :	٣٩٠
بتاريخ :	٢٠٠٦ / ٤ / ١٥

مجلس الدولة  
الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

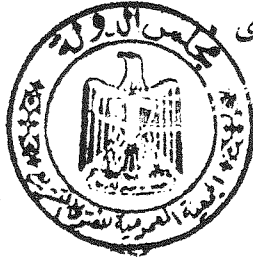
ملف رقم : ٨٦ / ٤ / ١٥٦١

السيد المهندس / وزير التجارة والصناعة

تحية طيبة وبعد

فقد اطلعنا على كتابكم رقم ١١٩٠ المؤرخ ٢٥/١٢/٢٠٠٥ بطلب الرأى فى مدى  
أحقية المهندس / كمال شحاتة النجار - رئيس الإدارة المركزية لشئون الديوان العام - فى صرف  
بدل التفرغ المقرر للمهندسين .

وحاصل الوقائع - حسبما يبين من الأوراق - أن المهندس / كمال شحاتة النجار  
رئيس قطاع الديوان العام وتنمية الموارد البشرية ( ندباً ) والمعين على وظيفة رئيس الإدارة المركزية  
للديوان العام منذ ٢٣/١٠/٢٠٠٢ حاصل على بكالوريوس هندسة تخصص ميكانيكا سيارات  
وكان يحصل على بدل تفرغ المهندسين شهرياً بقيمة ٣٠% من بداية الأجر وفقاً لقرار رئيس مجلس  
الوزراء رقم ١٢٦٤ لسنة ١٩٩٥ بإعتباره مقيداً بنقابة المهندسين برقم عضوية ٨/٦٩٩٧ ،  
وبتاريخ ٢٣/٥/٢٠٠٤ ورد لوزارة التجارة والصناعة كتاب الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة يفيد  
عدم أحقيته فى صرف هذا البدل لكونه معيناً على وظيفة لا يباشر فيها أى عمل هندسى ،  
فأعيدت مخاطبة الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة للإستفسار عن مدى أحقيته فى صرف هذا البدل  
بعد أن تغيرت مهام ومسئوليات الوظيفة المعين عليها وأصبحت تختص بالإشراف على كل من  
الإدارة العامة للشئون الهندسية والإدارة العامة للشئون الإدارية ، والتى يدخل فيها جميع الأعمال  
الهندسية ، فرد الجهاز بأنه لا يزال عند رأيه بعدم أحقية المذكور فى صرف بدل التفرغ المقرر  
للمهندسين . وفى ضوء ما تقدم تطلبون الرأى

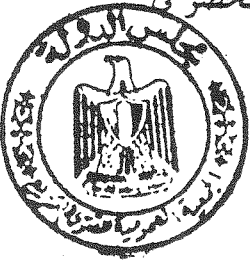


١٧١٤

ونفيد أن الموضوع عُرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٥ من مارس سنة ٢٠٠٦ الموافق ١٥ من صفر سنة ١٤٢٧ هـ ، فتبين لها أن قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٨ ينص في المادة (٤٢) على أن " ..... ويجوز لرئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح لجنة شئون الخدمة المدنية منح البدلات الآتية وتحديد فئة كل منها وفقاً للقواعد التي يتضمنها القرار الذي يصدره في هذا الشأن وبمراعاة ما يلي : - ١- ..... - ٣- بدلات وظيفية يقتضيها أداء وظائف معينة بذاتها تستلزم منع شاغليها من مزاولة المهنة وذلك في حدود الاعتمادات المالية المخصصة بالموازنة . ولا يجوز أن يزيد مجموع ما يصرف للعامل طبقاً لما تقدم على ١٠٠% من الأجر الأساسي " وأن قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٦٤ لسنة ١٩٩٥ ينص في المادة الأولى على أن " يمنح بدل تفرغ للمهندسين أعضاء نقابة المهندسين الشاغلين لوظائف هندسية مخصصة في الموازنة والمشتغلين بصفة فعلية بأعمال هندسية بحتة أو القائمين بالتعليم الهندسي الخاضعين لأحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة المشار إليه ، بنسبة ٣٠% من بداية الأجر المقرر لدرجة الوظيفة . "

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم - وعلى ما جرى به افتاؤها - أن المشرع اشترط لمنح بدل التفرغ للمهندسين العاملين بالجهاز الإداري للدولة توافر ثلاثة شروط ، أولها : - أن يكون المهندس عضواً بنقابة المهندسين ، وثانيها : - أن يكون شاغلاً بصفة فعلية لوظيفة هندسية ، وثالثها : - أن تكون هذه الوظيفة مخصصة في الموازنة للمهندسين أو أن يكون قائماً بالتعليم الهندسي .

ولما كان الثابت من بطاقة وصف وظيفة المعروضة حالته أنها لا تشترط لشغلها مؤهلاً هندسياً عالياً إنما تشترط مؤهلاً عالياً مناسباً ، كما أن واجبات ومسئوليات تلك الوظيفة تنحصر في



الإشراف على الإدارة العامة للشئون الإدارية والإعدادية والإمانة للشئون الهندسية ، وان هذا الإشراف ليس من شأنه اعتبار شاغل تلك الوظيفة ممارساً عملاً هندسياً بحتاً ، وإنما هو منحصر بعمل إداري ، من ثم فقد انتهى مناط استحقاق المعروضة حالته لبذل تفرغ المهندسين .

## لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى عدم أحقية المعروضة حالته في صرف بدل التفرغ المقرر لشاغلي الوظائف الهندسية بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٦٤ لسنة ١٩٩٥ ، وذلك على النحو المبين بالأسباب .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

رئيس الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

تحريراً في / / ٢٠٠٦

م . ف . //

عبدالله ربيع

المستشار / جمال السيد دحروج

النائب الأول لرئيس مجلس الدولة



١٧٠٠٠